مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: العدالة المناخية بين الدول: عالم الشمال والجنوب (دراسة مقارنة)
اسم الكاتب: د. محمد حميد محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7923
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 11:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i35.371

TJFPS

ISSUE 35

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

العدالة المناخية بين الدول: عالم الشمال والجنوب (دراسة مقارنة)

Climate justice between Nations: The Global North and South (A comparative study)

. Dr. Mohammed Hameed Mohammed [a]
College of Political Science / Nahrain University [a]

د. محمد حميد محمد *
كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

Article info.

Article history:
- Received 01 Mar.2024
-Received in revised form 09 Mar .2024
- Final Proofreading 15 Mar. 2024
- Accepted 10 Apr. 2024
- Available online:30. Jun. 2024

Keywords:
- Climate justice
- Environmental justice
- Social Justice
- Nordic countries
- Southern countries

©2024. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The issue of climate change is one of the biggest challenges facing the world in the current century, as this changing environmental circumstance leads to fundamental impacts on ecosystems, which in turn is clearly reflected in the life of living organisms on planet Earth. With the increased consumption of natural resources and increasing human needs, many feel Given the seriousness of the environmental transformation facing us, the lack of a clear direction for transitioning to a sustainable and just system, and given the transformations sweeping the planet, climate justice has become an important topic that deserves our serious attention. In this context, the concept of climate justice highlights the need for a fair distribution of responsibility and sacrifices in facing the challenges of climate change, as the need arises to provide the necessary financing, technologies and resources to the countries of the South to help them adapt to the effects of climate change and reduce its negative impacts. These circumstances make studying climate justice between countries of the North and South necessary, to understand the existing gaps and develop effective ways to achieve balance and justice in countries' dealings with the challenges of climate change.

*Corresponding Author: Mohammed Hameed Mohammed, EMail: mohammed@nahrainuniv.edu.iq ,Tel: 009647702734501, Affiliation: Nahrain University / College of Political Science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 01 اذار 2024
- الاستلام بعد التنقيح 09 أذار 2024
- التدقيق اللغوي 15 أذار 2024
- القبول: 10 نيسان 2024
- النشر المباشر: 30 حزيران 2024

الكلمات المفتاحية :
- **العدالة المناخية**
- **العدالة الاجتماعية**
- **العدالة البيئية**
- **دول الشمال**
- **دول الجنوب**

الخلاصة: تعد مسألة التغير المناخي أحد أكبر التحديات التي تواجه العالم في القرن الحالي، إذ يؤدي هذا الظرف البيئي المتغير إلى تأثيرات جوهرية على النظم البيئية، والتي بدورها تنعكس بوضوح على حياة الكائنات الحية على كوكب الأرض، ومع زيادة استهلاك الموارد الطبيعية وتزايد الاحتياجات البشرية، يشعر كثيرون بخطورة التحول البيئي الذي يواجهنا، وعدم وجود اتجاه واضح للتحول إلى نظام مستدام وعادل، وبالنظر إلى التحولات التي تجتاح الكوكب، أصبحت العدالة المناخية موضوعاً مهماً يستحق اهتمامنا الجاد.

وفي هذا السياق، يأتي مفهوم العدالة المناخية ليسلط الضوء على الحاجة إلى توزيع عادل للمسؤولية والتضحيات في مواجهة تحديات تغير المناخ، حيث تظهر الحاجة إلى توفير التمويل والتقنيات والموارد اللازمة لدول الجنوب لمساعدتها على التكيف مع تأثيرات تغير المناخ والتقليل من تأثيراتها السلبية ، هذه الظروف تجعل دراسة العدالة المناخية بين دول الشمال والجنوب أمراً ضرورياً، لفهم الفجوات القائمة وتطوير سبل فعّالة لتحقيق التوازن والعدالة في تعامل الدول مع تحديات تغير المناخ.

المقدمة :

تشكل مسألة التغير المناخي أحد أكبر التحديات التي تواجه العالم في القرن الحالي، إذ يؤدي هذا الظرف البيئي المتغير إلى تأثيرات جوهرية على النظم البيئية، والتي بدورها تنعكس بوضوح على حياة الكائنات الحية على كوكب الأرض، ومع زيادة استهلاك الموارد الطبيعية وتزايد الاحتياجات البشرية، يشعر كثيرون بخطورة التحول البيئي الذي يواجهنا، وعدم وجود اتجاه واضح للتحول إلى نظام مستدام وعادل، وبالنظر إلى التحولات التي تجتاح الكوكب، أصبحت العدالة المناخية موضوعاً مهماً يستحق اهتمامنا الجاد.

ومع تزايد الوعي العالمي بتأثير التغير المناخي وحاجة العالم للتحرك بسرعة للتصدي لهذه التحديات، أصبحت قضية العدالة المناخية أمراً بالغ الأهمية، ومع ذلك، تظهر تباينات كبيرة بين دول العالم فيما يتعلق بمستوى التأثير والاستجابة لتغير المناخ وآثاره، فقد حصلت دول العالم الشمالي على موارد وتكنولوجيا أكثر أدت إلى قدرتها على التكيف بشكل أفضل مع التحديات المناخية، بينما تعاني دول الجنوب من عوامل خارجية تزيد من تأثير التغير المناخي عليها.

وبينما تتمتع دول الشمال بمستويات أعلى من النمو الاقتصادي والثروة، تُعد دول الجنوب أقل تقدماً وأكثر عرضة للتأثيرات السلبية لتغير المناخ، إذ تعاني دول الجنوب من انعكاسات التغير المناخي على الزراعة،

حيث تزداد حدة الجفاف وتنخفض معدلات الأمطار، مما يؤدي إلى تدهور الظروف المعيشية وانخفاض مستويات الأمان الغذائي، وعلاوة على ذلك، فإن الظروف المناخية المتطرفة كالأعاصير والفيضانات تؤثر بشكل كبير على الدول النامية، وتتسبب في خسائر فادحة في الحياة البشرية والبيئة.

وفي هذا السياق، يأتي مفهوم العدالة المناخية ليسلط الضوء على الحاجة إلى توزيع عادل للمسؤولية والتضحيات في مواجهة تحديات تغير المناخ، حيث تظهر الحاجة إلى توفير التمويل والتقنيات والموارد اللازمة لدول الجنوب لمساعدتها على التكيف مع تأثيرات تغير المناخ والتقليل من تأثيراتها السلبية.

هذه الظروف تجعل دراسة العدالة المناخية بين دول الشمال والجنوب أمراً ضرورياً، لفهم الفجوات القائمة وتطوير سبل فعّالة لتحقيق التوازن والعدالة في تعامل الدول مع تحديات تغير المناخ.

مشكلة البحث:

إن التغير المناخي هو واحد من أكبر التحديات التي تواجهها البشرية في القرن الحادي والعشرين، إذ يعاني العالم بأسره من آثاره الكارثية على البيئة والمجتمعات، ومع ذلك، فإن تأثيراته تبدو غير متوزعة بالتساوي بين الدول، وهذا ما يثير قضية العدالة المناخية بين الدول.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: "عدم وجود عدالة مناخية في توزيع التغير المناخي بين الدول، وتظهر عدم العدالة هذه من خلال الفروق في التأثيرات المناخية والتقديرات التكاليفية التي تواجهها الدول، وتأثرها بعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية، في ضوء ذلك، فإن هناك حاجة لتحقيق المزيد من التوازن وتعزيز التعاون الدولي لتحقيق العدالة المناخية وتوزيع التغير المناخي بشكل أكثر عدالة بين الدول."

هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على موضوع العدالة المناخية والتوزيع غير العادل للتغير المناخي بين الدول، وتحليل الفروق في التأثيرات المناخية بين الدول، وتحديد تلك الفروق وفهم العوامل المؤثرة في توزيع التأثيرات غير العادلة للتغير المناخي بين الدول، وهذا من أجل تقديم التوصيات اللازمة لتحقيق العدالة المناخية وتوزيع التأثيرات الناجمة عن التغير المناخي على نحو أكثر عدالة بين الدول.

منهج البحث :

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من خلال الاستفادة من أساليب البحث المختلفة، فقد تم الاستعانة بالأسلوب الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتاحة حول التأثيرات المتعددة للتغير المناخي، فضلاً عن المنهج المقارن من خلال بيان حجم ومديات التأثيرات المتباينة للمناخ بين دول الشمال والجنوب.

المبحث الأول: العدالة المناخية (مدخل نظري)

المطلب الأول– مفهوم العدالة المناخية

لا يوجد تعريف موحد للعدالة المناخية، حيث لا تزال التفسيرات ووجهات النظر المتنوعة تجري مناقشتها للوصول إلى تحديد مفهوم موحد للعدالة المناخية، فمنذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي، ربط العلماء ومجموعات المجتمع المدني بشكل أساس مفهوم العدالة المناخية بالعدالة العالمية في معالجة تغير المناخ، مؤكدين على أهمية الالتزامات القانونية الملزمة بموجب القانون الدولي للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة* مع الاعتراف بالمساهمات والأولويات المختلفة للبلدان[1].

تعني العدالة المناخية اتباع نهج يركز على الناس في العمل المناخي، وذلك يستلزم ضمان تمثيل وإدماج وحماية حقوق أولئك الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ، من خلال تعزيز حلول المساواة وضمان الوصول إلى الموارد الأساسية، وتمكين الشباب من العيش والتعلم والعمل في بيئات صحية ونظيفة[2].

وقد ظهرت العدالة المناخية لمعالجة الأسباب الجذرية للظلم الاجتماعي والدمار البيئي والهيمنة الاقتصادية في عام ٢٠١٤ خلال "مسيرة مناخ البشر" بحضور نحو (300000) متظاهر في نيويورك، وتمت تعبئة العدالة المناخية كمفهوم وحركة من جانب المنظمات الدولية غير الحكومية والمجموعات الشعبية والأكاديمية، وقد بدأ المفهوم يتبلور بصفة تدريجية داخل المنظمات غير الحكومية، ولاسيما في الغرب، وحملت بعض المنظمات التسمية ذاتها، كالعدالة المناخية الآن "Climate Justice Now"، ومبادرة العدالة المناخية

---

* الغازات الدفيئة هي مجموعة من الغازات الطبيعية والصناعية التي توجد في الغلاف الجوي، وتسهم في زيادة احتباس الحرارة في الأرض. تسمى الغازات الدفيئة بهذا الاسم لأنها تسمح للأشعة الشمسية بدخول الغلاف الجوي وتمنع الحرارة التي تنبعث من الأرض من الخروج إلى الفضاء، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض. ومن الأمثلة على الغازات الدفيئة: غاز ثاني أكسيد الكربون (CO2)، وغاز الميثان (CH4)، وأول أكسيد النيتروز (N2O)، وبخار الماء (H2O)، وغاز الأوزون (O3)، ومركبات الفلوروكربون (CFCs) وهي الغازات المستخدمة في العديد من التطبيقات الصناعية.
للمزيد من التفاصيل، ينظر:
Matthew Brander, Greenhouse Gases, CO2, CO2e, and Carbon: What Do All These Terms Mean?, 1 Ecometrica, 2023.

(1) Climate Justice: Navigating the Discourse, FORUM-ASIA Working Paper Series: Asian Perspectives on International Human Rights Landscapes, Asian Forum for Human Rights and Development (FORUM-ASIA), Number 8: September 2020, p.3.

(2) Climate Justice Roundtable: An online discussion with activists and experts February 2022, United Nations Children's Fund (UNICEF), August 2022, p.6.

"Climate Justice Action"، والشبكة الدولية للعمل المناخي "International CAN"، ومؤسسة العدالة البيئية "Environmental Justice Foundation" والقاسم المشترك بينهم الاعتقاد أن كل أعضاء المجتمع الدولي لهم حق إشباع حاجاتهم الفردية، وعليهم أداء التزاماتهم المادية لإنقاذ كوكب الأرض من الدمار، وذلك هو الرهان الحقيقي للعدالة المناخية، حيث يتم الانتقال إلى عدالة التوزيع، والمساواة بين الأجيال والدول في المنافع والتكاليف[1].

تدعو العدالة المناخية أيضاً إلى الإنصاف في صنع القرار البيئي، كما يعني الاعتراف بأن تغير المناخ يهدد مبادئ حقوق الإنسان الأساسية التي تنص على أن جميع الناس يولدون بكرامة وحقوق متساوية، بما في ذلك الغذاء والماء والموارد الأخرى اللازمة لدعم الصحة. للدعوة إلى العدالة المناخية، بدلاً من العمل المناخي، آثاراً في صنع السياسات والدبلوماسية والدراسة الأكاديمية، من خلال لفت الانتباه إلى كيفية توزيع الاستجابات المختلفة لتغير المناخ للأضرار والفوائد، ومن له دور في تشكيل تلك الاستجابات[2].

وبذلك يمكن القول إن العدالة المناخية هي المبدأ القائل بأن الفوائد المحققة من الأنشطة التي تسبب تغير المناخ وأعباء تأثيرات تغير المناخ يجب أن توزع بشكل عادل، فالعدالة المناخية تعني أن الدول التي أصبحت غنية من خلال انبعاثات الكربون غير المقيدة تتحمل المسؤولية الأكبر ليس فقط لوقف ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض، ولكن أيضاً لمساعدة البلدان الأخرى على التكيف مع تغير المناخ والتطور اقتصادياً باستخدام تقنيات غير ملوثة.

المطلب الثاني– النظريات المتعلقة بتوزيع التأثيرات غير العادلة للتغير المناخي بين الدول

هناك مجموعة من النظريات المتعلقة بتوزيع التأثيرات غير العادلة للتغير المناخي، وقد تم طرح حركة العدالة المناخية من قبل المجتمع العالمي بدمج القضايا الأخلاقية والقانونية والسياسية المتعلقة بتغير المناخ لمعالجة قضايا العدالة البيئية والاجتماعية. تدرك العدالة المناخية أن الأشخاص الأقل مسؤولية عن تغير

---

[1] حنان كمال أبو سكين، مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد (8)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، جامعة بني سويف، كلية السياسة والاقتصاد، 2020، ص148.

[2]Mariana Arcaya, 2022, Climate Justice, available at: https://climate.mit.edu/explainers/climate-justice

المناخ يعانون من أخطر العواقب، وهو يعترف بقضايا المساواة وحقوق الإنسان والحقوق الجماعية والمسؤولية التاريخية عن تغير المناخ[1].

أولاً- نظرية العدالة الاجتماعية: تعود جذور الفهم المعاصر لمفهوم العدالة الاجتماعية إلى الفلسفة السياسية، لكن التخصصات المختلفة- بما في ذلك علم الاجتماع، وعلم النفس الاجتماعي، والقانون والفقه، والجغرافيا البشرية- ساهمت في دعائم النظرية وفي تحديد عناصره الأساسية، وغالباً ما يرتبط مفهوم العدالة الاجتماعية اليوم بفكرة التوزيع، ومع ذلك، تنقسم المفاهيم السائدة للعدالة التوزيعية بين النظريات التي تتبع قضايا التوزيع على السلع المادية مثل: الدخل والموارد لتشمل السلع المادية وغير المادية، مثل: الحقوق والفرص والسلطة واحترام الذات[2].

ترتبط العدالة الاجتماعية عموماً بإنشاء مجتمع عادل، مع الافتراض الأساس بأن العدالة تعني رفاهية الإنسان من خلال المساواة في الحقوق وحصة المنافع، والمعاملة العادلة، والاعتراف بالثقافات والاختلافات، والوصول العادل إلى الموارد والفرص هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن مبدأي جون راولز * للعدالة يظلان محوريين في أي نقاش حول هذا الموضوع، وهي كالتالي[3]:

المبدأ الأول: لكل شخص حق متساوٍ في نظام ملائم تماماً للحقوق والحريات الأساسية المتساوية، والذي يتوافق مع نظام مماثل للجميع.

المبدأ الثاني: يجب أن تستوفي التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية شرطين: أولاً- يجب إلحاقها بمناصب ومناصب مفتوحة للجميع في ظل ظروف تكافؤ عادل في الفرص، وثانياً- يجب أن تعود بالنفع الأكبر على أفراد المجتمع الأقل حظاً.

---

(1) Keely Boom et all, Climate justice: The international momentum towards climate litigation, 2016, p.7.

(2) Mona Khechen, Social Justice : Concepts، Principles, Tools and Challenges، Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2013, p.1.

* جون راولز: فيلسوف سياسي وأخلاقي أمريكي، اشتهر بدفاعه عن الليبرالية المتساوية في عمله الرئيسي، ويعد على نطاق واسع أهم فيلسوف سياسي في القرن العشرين. للمزيد من التفاصيل، يُنظر:
https://www.britannica.com/biography/John-Rawls

(3) Mona Khechen, op.cit, p.4.

يتطلب تحقيق العدالة المناخية والاجتماعية على حد سواء معالجة المظالم التاريخية والمستمرة التي ساهمت في أزمة المناخ الوجودية الحالية، وتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في عمليات صنع القرار المناخي، كما إنه يتطلب الاعتراف بأن البلدان والصناعات الملوثة التاريخية هي المسؤولة عن الأزمة التي يواجهها العالم، وأن أولئك الذين ساهموا بأقل قدر في المشكلة هم الآن الأكثر معاناة، فمن خلال إعطاء الأولوية للعدالة المناخية، يمكننا تحقيق العدالة الاجتماعية وخلق مستقبل أكثر إنصافاً واستدامة للجميع، هذا هو سبب أهمية العدالة المناخية[1].

إن العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية وجهان لعملة واحدة، إذ تعتبر معالجة كلا الأمرين أمراً حيوياً لخلق مستقبل أكثر إنصافاً واستدامة للجميع، فجذور العدالة المناخية تكمن في الاعتراف بأن تغير المناخ يتسبب في العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والصحية الضارة وغيرها من الآثار على المجتمعات الضعيفة التي أسهمت بأقل قدر في أزمة المناخ، باختصار، تؤدي أزمة المناخ إلى تفاقم أوجه عدم المساواة والظلم القائمة بشكل كبير.

ثانياً– نظرية العدالة البيئية: يطلق مصطلح العدالة البيئية على الحركات الاجتماعية التي ظهرت استجابة للمشكلات الخاصة بتفاوت التأثير البيئي، وشهدت نمواً كبيراً في العقدين الأخيرين، وتستند "العدالة البيئية" إلى مبدأ أن جميع الأشخاص لهم الحق في الحماية من المخاطر البيئية والعيش في بيئة نظيفة وصحية والتمتع بها بغض النظر عن العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الدخل، فالعدالة البيئية هي الحماية المتساوية والمشاركة الهادفة لجميع الناس والمجتمعات فيما يتعلق بتطوير وتنفيذ مشاريع الطاقة وتغير المناخ والقوانين واللوائح والسياسات البيئية والتوزيع العادل للطاقة والفوائد البيئية والأعباء[2].

---

[1] Ghiwa Nakat, 2023, Climate justice and social justice: Two sides of the same coin, available at: https://www.greenpeace.org/international/story/58334/climate-justice-and-social-justice-two-sides-of-the-same-coin/

[2] استراتيجية العدالة البيئية، تقرير استراتيجيات الأمانة العامة والوكالة للتعزيز الاستباقي للعدالة البيئية في كومنولث ماساتشوستس، المكتب التنفيذي لشؤون الطاقة والبيئة، الولايات المتحدة الأمريكية، 2022، ص9.

لقد استُلهمت العدالة المناخية من مبادئ العدالة البيئية، لكنها أكثر تعدداً في الأبعاد وانتشاراً من حيث المكان، لأن تغير المناخ سيؤثر في السكان في مسافات مادية أكبر من مصادر انبعاثات الوقود الأحفوري، في حين تركز العدالة البيئية على التدهور البيئي على المستوى المحلى[1].

كانت القضايا البيئية تلوح في الأفق بشكل كبير في السياسات المحلية والدولية لعقود من الزمن، ولكن على مدار العقدين الأخيرين لفتت انتباه المنظّرين السياسيين، إذ تعمل النظرية السياسية البيئية الآن على توسيع حدود السياسة لتشمل العالم الطبيعي وعلاقاتنا به، ويقوم بعض المنظّرين السياسيين البيئيين بدمج المركزية البيئية – أي الاعتبار الأخلاقي للطبيعة نفسها – في مفاهيم المجتمع السياسي، ومن ثم فإنهم يقومون بسد الفجوة النظرية بين الطبيعة والسياسة، وفي الوقت نفسه قامت حركة العدالة البيئية بسد الفجوة ما بين الطبيعة والمجتمع بطريقة أخرى، وحثت أنصار البيئة ألا يسعوا فقط لحماية الحياة البرية والأنظمة الطبيعية فحسب، ولكن أيضاً الصحة البيئية للمجتمعات البشرية، وعلى وجه التحديد مجتمعات الفقراء والأقليات والسكان الأصليين[2].

منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ظهر تغير المناخ كقضية مهمة للإصحاح البيئي لسببين: الأول لأنه ناتج جزئياً عن الأنشطة البشرية التي تنتج انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (مثل احتراق الوقود الأحفوري) أو تقليل قدرة المحيط الحيوي على إزالة ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي (مثل إزالة الغابات)، والثاني لأنه يثقل كاهل السكان ذوي الدخل المنخفض والبلدان التي تميل إلى إنتاج انبعاثات غازات الدفيئة أقل من السكان والبلدان ذات الدخل المرتفع[3].

---

[1] حنان كمال أبو سكين، مصدر سابق، ص148.

[2] Cannavó F. Peter, Defining Environmental Justice: Theories، Movements, and Nature, Ethics & International Affairs; New York Vol (22), Iss (3), 2008, p.336.

[3] David B. Resnik, Environmental justice and climate change policies, journal of Bioethics, Volume(36) , Issue(7), September 2022, p.736.

تتضمن نظرية العدالة البيئية ثلاثة عناصر مهمة، وهي[1]:

1- إن الظلم البيئي ليس مجرد فعل/نتيجة ضارة، لكنه عبارة عن تاريخ طويل ومعقد من التفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تؤدي إلى استمرار التأثير السلبي.
2- إن الظلم البيئي ناتج عن القرارات التي تتخذها جميع الأطراف، التي قد تبدو متناقضة، ومتغيرة مع مرور الوقت.
3- ضرورة الاهتمام بدورة حياة السلع البيئية، من خلال دراسة معدلات الإنتاج والاستهلاك وتحليل المخاطر.

يُعد تغير المناخ قضية إصحاح بيئي؛ لأنه من المحتمل أن يتسبب في ضرر غير متناسب للبلدان منخفضة الدخل والسكان ذوي الدخل المنخفض في البلدان ذات الدخل المرتفع، في حين أن سياسات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها قد تكون قادرة على تقليل هذه الأضرار إلى الحد الأدنى، إلا أنها يمكن أن تزيدها سوءاً ما لم يتم تطويرها وتنفيذها بهدف تعزيز العدالة والإنصاف، فالسعي لتحقيق العدالة البيئية هو جزء من النضال الأكبر من أجل العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية[2].

نظراً لأنه من المحتمل أن يكون لسياسات تغير المناخ تأثيرات اقتصادية واجتماعية وبيئية وصحية عامة مختلفة لها تأثيرات متباينة على المجتمعات والسكان والأمم، يجب على الخطاب العام تحديد ووصف تلك الآثار والنظر في عدالة التوزيعات المختلفة لكل من الفوائد والأعباء، ويجب أن يكون لممثلي المجموعات المحرومة والضعيفة اجتماعياً واقتصادياً مكاناً مهماً في تلك المناقشات حتى تتم معالجة مخاوفهم، وإلا فإن سياسات تغير المناخ قد لا تعزز قضية العدالة البيئية.

[1] عيد الراجحي، العدالة البيئية، السعيد للنشر والتوزيع، مصر، 2020، ص 20-21.
[2] David Schlosberg, From environmental to climate justice: climate change and the discourse of environmental justice, journal of WIREs: Climate Change, Volume (5), Issue (3), 2014, p.372.

المبحث الثاني: العدالة المناخية وحوار الشمال والجنوب

يعد حوار الشمال والجنوب واحدًا من أهم المفاهيم في سياق العدالة المناخية، حيث يسعى إلى تحقيق تعاون عبر الحدود وتقاسم المسؤوليات في مجال مكافحة تغير المناخ.

يهدف هذا المبحث إلى فتح نقاش حول الاحتياجات المختلفة والتأثيرات الغير متكافئة لتغير المناخ على الدول الصناعية والنامية. كما يستعرض كيف يمكن للحوار بين الشمال والجنوب أن يسهم في وضع استراتيجيات وسياسات مناخية تعتمد على المساواة والتضامن والمشاركة الفعالة للدول المعنية.

المطلب الأول– تحليل تأثير التغير المناخي بين دول الشمال والجنوب

كانت مصطلحات مثل "الجنوب العالمي" و"الشمال العالمي" جزءاً لا يتجزأ من مجموعة من المؤلفات التي قامت بتقييم عدم المساواة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية على المستوى العالمي. منذ أن دعا تقرير لجنة براندت في عام 1980 إلى "برنامج للبقاء"، أصبحت الانقسامات بين الشمال الغني والجنوب الفقير معروفة على نطاق واسع في دوائر السياسة، وقد سعت المنظمات الدولية مثل: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تصنيف البلدان على وفق مستوياتها المختلفة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن مع ذلك، فإن المعايير المستخدمة لتجميع البلدان على طول الانقسام بين الشمال والجنوب مليئة بالمنهجية، كما يتم استخدام المصطلحات أيضاً في بعض الأحيان في سياق سياسي مجرد وليس للإشارة إلى الأقاليم الحقيقية والدول القومية، وهكذا، عند قياس انبعاثات الكربون من هذه المجموعات التي تشكل سكان العالم، فإننا نتعامل مع مهمة متنازع عليها[1].

لقد أدى تزايد الوعي بالتأثيرات غير المتكافئة الناتجة عن تغير المناخ وآثاره المختلفة عبر المجتمعات المحلية والجماعات الاجتماعية وبين الجنسين، إلى دعوات تطالب بمواجه أوجه عدم المساواة، وتجسد ذلك في

[1] Harald Fuhr, The rise of the Global South and the rise in carbon emissions, Third World Quarterly, Vol. 42، No. 11, 2021, p.2725-2726.

ضغوط من أجل "انتقال عادل" إلى اقتصاد خفيض الكربون يفهم على أنه "عملية عادلة ومنصفة للانتقال نحو مجتمع ما بعد الكربون"[1].

ويطبّق مفهوم الانتقال العادل أيضاً في مجال أوسع، وهو العلاقات الدولية، قد أدى التعامل مع العواقب المتباينة لتغير المناخ بين البلدان إلى اكتشاف أن تغير المناخ يؤدي إلى عدم مساواة مزدوجة من خلال التوزيع العكسي للمخاطر والمسؤولية، وينبع ذلك من أن بلدان الشمال المتقدمة النمو مسؤولة عن الجانب الأكبر من الآثار الضارة لتغير المناخ، ولكنها تظل الأقل تأثراً بها، وفي المقابل، تتحمل بلدان الجنوب الأقل نمواً قسطاً من المسؤولية عن تلك الآثار، ولكنها تعاني من الأثر الضار الرئيسي لهذه العواقب على سبل عيشها وأصولها وأمنها[2].

تظهر بوضوح المساهمة المحدودة من أقل البلدان نمواً في مواجهة تغير التحديات المناخية الراهنة، فمنذ الثورة الصناعية حتى الوقت الحالي، لم تتسبب أقل البلدان نمواً سوى في (3%) من مجموع الانبعاثات التراكمية العالمية للغازات الدفيئة، مقابل (58%) من الانبعاثات من البلدان المتقدمة النمو، وفي الوقت نفسه تتضرر أقل البلدان نمواً بصورة غير متناسبة بسبب الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ، وعلاوة على ذلك، تزداد حدة ذلك التباين والظلم المناخي[3].

ترتبط جذور الأزمة المناخية ارتباطاً وثيقاً بأوجه عدم المساواة التاريخية والحالية، ومن الصعب المبالغة في تقدير حجم أوجه عدم المساواة العالمية في انبعاثات غازات الدفيئة (لاسيما غاز ثاني أكسيد الكربون)، ولاسيما عند النظر في التفاعل بين عدم المساواة بين البلدان، وهو ما يمكن بيانه من خلال بيانات الجدول (1).

---

(1) McCauley D and Heffron R, Just transition: Integrating climate, energy and environmental justice, Energy Policy, 2018, p.119

(2) الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون وآثاره الوخيمة على التحول الهيكلي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير أقل البلدان نمواً 2022، الأمم المتحدة، 2022، ص13.

(3) المصدر نفسه، ص13.

الجدول (1)

انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون لمجموعة من الاقتصادات للسنوات 1990–2020 (مليون طن)

الاقتصادات / السنة	أقل البلدان تقدماً*	الهند	روسيا	الاتحاد الأوربي	الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	العالم
1990	0.06	0.56	2.16	3.56	4.84	2.17	21.28
2000	0.11	0.93	1.56	3.36	5.77	3.34	24.28
2010	0.21	1.65	1.61	3.21	5.39	8.47	32.09
2020	0.35	2.20	1.61	2.46	4.32	10.94	33.56

المصدر: بيانات البنك الدولي، متوافرة على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/EN.ATM.CO2E.KT?end=2020&locations=XL-EU-US-IN-CN-1W&name_desc=true&start=1990&view=chart

من بيانات الجدول (1) يتبين حجم التباين بين ما تسهم بيه أقل البلدان نمواً في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وبين أكبر خمسة اقتصادات تسهم في الانبعاثات، وعلى الرغم من ارتفاع حجم الانبعاثات لأقل البلدان نمواً من الفترة الممتدة من 1990–2020، إلا إنها لا زالت تمثل نسبة (1.04%) من حجم الانبعاثات العالمية في عام 2020، في حين مثلت بقية الاقتصادات المذكورة نسبة (64.35%) من حجم الانبعاثات العالمية للعام 2020. أنظر الجدول (2).

* أقل البلدان تقدماً حسب تصنيف الأمم المتحدة يضم (46) دولة هي: أفغانستان، أنغولا، هايتي، بنين، بوتان، بوركينا فاسو، اليمن، كمبوديا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليبيريا، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غينيا، موزمبيق، بنغلاديش، كيريباتي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، جيبوتي، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، غينيا بيساو، ميانمار، نيبال، النيجر، رواندا، السودان، السنغال، سيراليون، جزر سليمان، الصومال، جنوب السودان، سان تومي وبرينسيبي، تيمور الشرقية، توغو، توفالو، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، بوروندي، زامبيا. للمزيد من التفاصيل، ينظر: https://www.un.org/ar/conferences/least-developed-countries

الجدول (2)

انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون لمجموعة من الاقتصادات للسنوات 1990-2020

(نسبة مئوية من حجم الانبعاث العالمي)

الاقتصادات / السنة	أقل البلدان تقدماً	الهند	روسيا	الاتحاد الأوربي	الولايات المتحدة الأمريكية	الصين
1990	%0.28	%2.63	%10.15	%16.72	%22.74	%10.19
2000	%0.45	%3.83	%6.42	%13.83	%23.76	%13.75
2010	%0.65	%5.14	%5.01	%10	%16.79	%26.39
2020	%1.04	%6.55	%5.01	%7.33	%12.87	%32.59

المصدر: بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (1)، المتوافرة على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/EN.ATM.CO2E.KT?end=2020&locations=XL-EU-US-IN-CN-1W&name_desc=true&start=1990&view=chart

من بيانات الجدول (2) يتبين التنامي الكبير في نسبة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الصين والهند من حجم الانبعاثات العالمي، والتراجع النسبي للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وروسيا على التوالي، في حين تبقى نسبة البلدان الأقل نمواً لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من حجم الانبعاثات العالمية، الأمر الذي يكرّس من عدم العدالة والمساواة في توزيع التأثيرات الناجمة من التغيرات المناخية بين دول العالم.

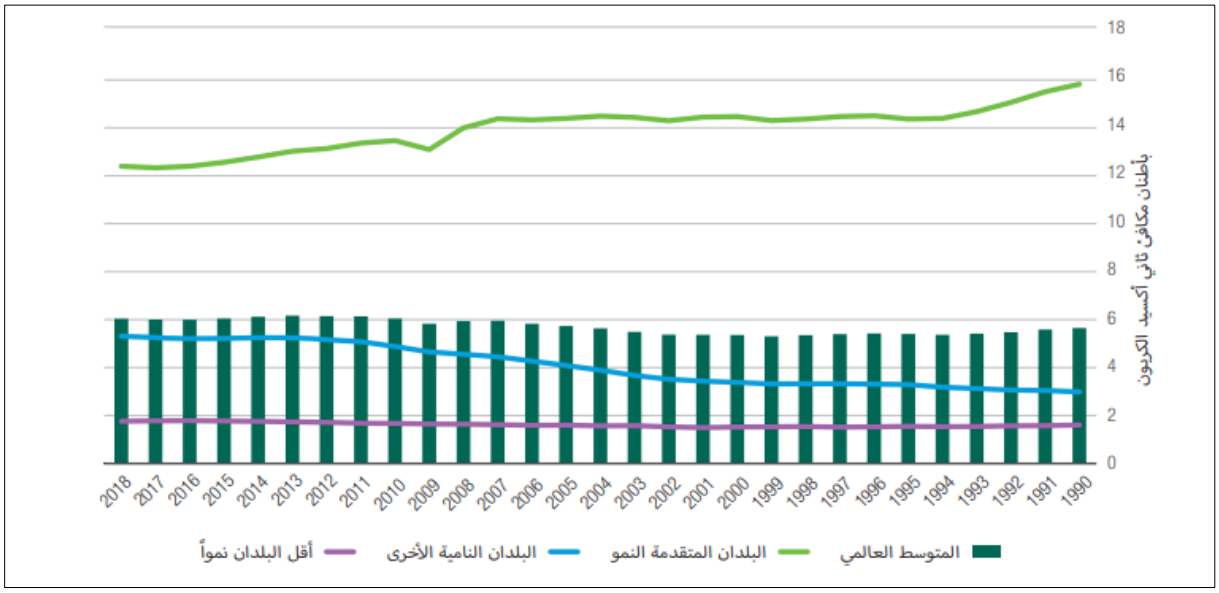
كما يتضح بوضوح كبير أوجه عدم المساواة ما بين البلدان في نمط انبعاثات الغازات الدفيئة عند تقييمها على أساس نصيب الفرد (ينظر الشكل1)، فقد بلغ نصيب الفرد من انبعاثات الغازات الدفيئة (1.8) طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في أقل البلدان نمواً مقابل (5.3) طن في البلدان النامية، و(12.4) طناً في البلدان المتقدمة النمو، وبعبارة أخرى، فعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ في نصيب الفرد من انبعاثات

الغازات الدفيئة في البلدان المتقدمة النمو بمرور الوقت، لا تزال انبعاثات غازات الدفيئة التي يتسبب في انبعاثها الشخص العادي في البلدان المتقدمة النمو تزيد بمقدار سبع مرات على ما يتسبب في انبعاثه الشخص العادي في أقل البلدان نمواً، و (2.3) مرة مقارنة بالانبعاثات التي يتسبب فيها الشخص العادي في البلدان النامية الأخرى، وفي الواقع إنه عند النظر في قيم نصيب الفرد من انبعاثات الغازات الدفيئة، يتبين أن تلك القيم في أقل البلدان نمواً لم تسجل سوى زيادات هامشية منذ عام 1990، وتظل أقل من (30%) عن المتوسط العالمي[1].

الشكل (1)

انبعاثات الغازات الدفيئة للفرد لمجموعة من الاقتصادات للسنوات 1990-2018

(طن مكافئ لثاني أكسيد الكربون)



المصدر: الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون وآثاره الوخيمة على التحول الهيكلي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير أقل البلدان نمواً 2022، الأمم المتحدة، 2022، ص38.

[1] الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون وآثاره الوخيمة على التحول الهيكلي، مصدر سابق، ص36.

ويما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، فلا تزال البلدان الأقل تقدماً تسجل نسبة ضئيلة بالمقارنة مع البلدان الأعلى في العالم على مستوى انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، (ينظر الجدول 3).

الجدول (3)

متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون لمجموعة من الاقتصادات للسنوات 1990-2020 (طن متري سنوياً)

الاقتصادات / السنة	أقل البلدان تقدماً	الهند	روسيا	الاتحاد الأوربي	الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	العالم
1990	0.1	0.6	14.6	8.5	19.4	1.9	4
2000	0.2	0.9	10.7	7.8	20.5	2.7	4
2010	0.2	1.3	11.3	7.3	17.4	6.3	4.6
2020	0.3	1.6	11.2	5.5	13	7.8	4.3

المصدر: بيانات البنك الدولي، متوافرة على الرابط:

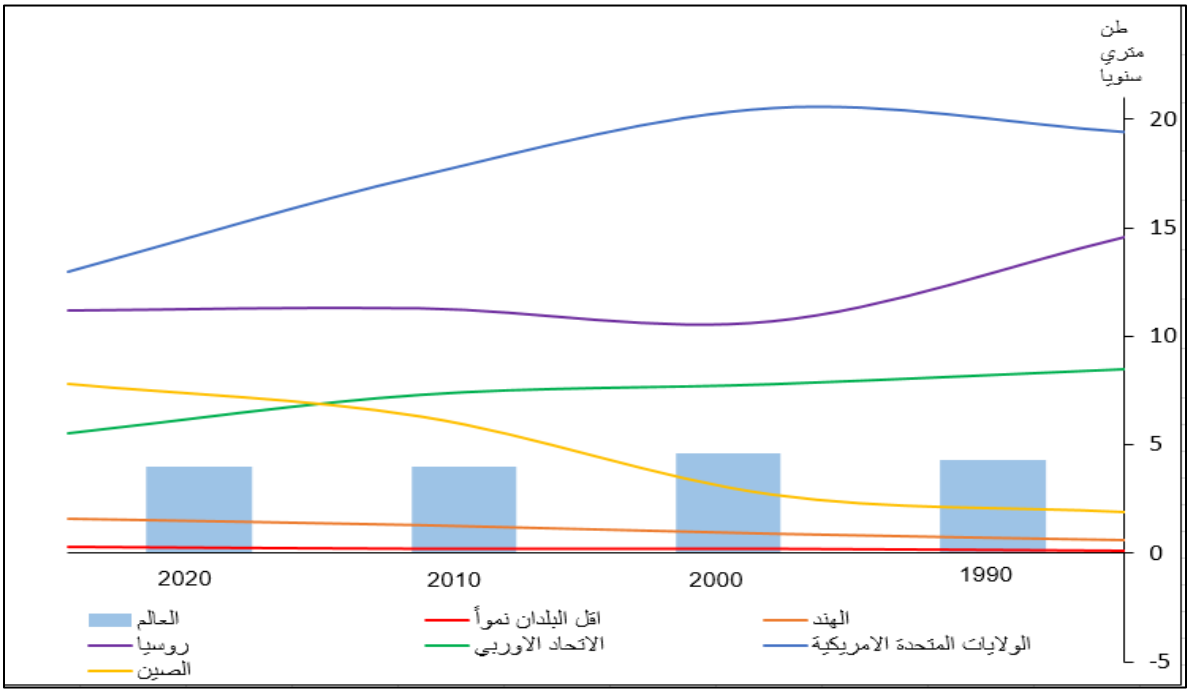
https://data.albankaldawli.org/indicator/EN.ATM.CO2E.PC?end=2020&locations=XL-1W-US-CN-EU-IN&start=1990&view=chart

من بيانات الجدول أعلاه يتبين التفاوت الهائل بين متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في أقل البلدان نمواً مقارنة مع الاقتصادات الخمسة الكبرى لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، فخلال ثلاثة عقود ازداد متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في البلدان الأقل تقدماً من (0.1) طن متري في عام 1990 إلى (0.3) طن متري في عام 2020، أما في الاقتصادات الأخرى وعلى الرغم من تراجع متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من (45) طن متري في العام 1990

إلى (39.1) طن متري في العام 2020، إلا إن الفجوة لا تزال كبيرة جداً ما بين البلدان الأقل نمواً والاقتصادات المتقدمة الأخرى.

الشكل (2)

متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون لمجموعة من الاقتصادات



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، متوافرة على الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/EN.ATM.CO2E.PC?end=2020&locations=XL-1W-US-CN-EU-IN&start=1990&view=chart

ولا تزال التفاوتات الحالية بين الأقاليم في متوسط الانبعاثات كبيرة، واليوم، أصبحت البصمة الكربونية للمواطن الأميركي العادي أكبر بنحو ثمانية أضعاف من البصمة الكربونية للمواطن الهندي العادي، بل إن هذه النسبة أكثر تطرفاً بالنسبة للكثير من البلدان في جنوب وشرق أفريقيا، والتي عادةً ما يكون نصيب الفرد فيها من أدنى مستويات الانبعاثات الكربونية في العالم، إذا تم توزيع الانبعاثات بالتساوي عبر البلدان اليوم، فإن المواطن العادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، سيشهد زيادة في مستويات الانبعاثات لديه عشرة أضعاف بينما سيشهد الأوروبيون وأمريكا الشمالية انخفاضاً في مستويات الانبعاثات لديهم بنسبة

40٪ تقريباً وأكثر 70% على التوالي، ومن ثم، وعلى الرغم من الزيادة السريعة في الانبعاثات في بعض البلدان الناشئة مثل الصين، فإن التوزيع التاريخي والحالي للانبعاثات الكربونية عبر مناطق العالم غير متساوٍ إلى حد مذهل، وينطوي هذا النمط من عدم المساواة على مسؤوليات متباينة فيما يتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ[1].

ومما يزيد من تأكيد التفاوتات المناخية العالمية أدلة حديثة تجمع ما بين البيانات التاريخية والنماذج المناخية والتحليل الاقتصادي لتحديد مساهمة انبعاثات الغازات الدفيئة التي تسببها كل دولة في الآثار الاقتصادية للاحترار في كل اقتصاد آخر، ولا يقتصر الأمر على انحرافات شديدة في نمط انبعاثات الغازات الدفيئة بين البلدان، ولكن الأثر الاقتصادي للاحترار العالمي يميل أيضاً لخسائر كبيرة في الدخل بالنسبة للبلدان المدارية الأكثر احتراراً والأشد فقراً مقارنة بالمتوسط العالمي، في حين أن البلدان الأكثر ثراءً في مناطق دوائر العرض الوسطى قد تستفيد حتى من ارتفاع متوسط درجات الحرارة السطحية، وبالتالي فإن الاحترار البشري المنشأ يمثل انتقالاً دولياً كبيراً للثروة من الفقراء إلى الأثرياء[2].

المطلب الثاني– المحاولات الدولية لتحقيق العدالة المناخية

منذ سبعينيات القرن الماضي، كانت هناك أعمال ناشطة تتعلق بتغير المناخ، ومن الأمثلة على ذلك: يوم الأرض، ومنظمة أصدقاء الأرض، وكلاهما نشأ في عام 1970، وكانت السبعينيات أيضاً العقد الذي تحول فيه تغير المناخ من كونه قضية علمية بحتة إلى كونه قضية سياسية، بدأ ذلك في عام 1973 عندما عقدت الأمم المتحدة المؤتمر المعني بالبيئة البشرية، حيث تم التأكيد على الحاجة إلى التعاون الدولي في هذا الموضوع، وبعد ست سنوات، في عام 1979، حدد مؤتمر المناخ العالمي الأول تغير المناخ باعتباره قضية سياسية عالمية، كما انعقد مؤتمر المناخ العالمي ثلاث مرات بعد ذلك، في أعوام 1985 و1987 و1988، ومع ذلك، لم يكن تغير المناخ يعتبر قضية سياسية عالمية حتى انعقاد مؤتمر تورونتو حول الغلاف الجوي المتغير (TCCA) في عام 1988، حيث شارك أكثر من 300 عالم من جميع أنحاء العالم، واجتمع صانعو

(1) Lucas Chancel, Tancrède Voituriez, Philipp Bothe, Fair Taxes for a Sustainable Future in the Global South, Climate Inequality report 2023, World Inequality Lab Study, p.19.
(2) Callahan CW and Mankin JS, National attribution of historical climate damages, Climatic Change, 2022, .15.

السياسات من نحو (50) دولة لمناقشة قضايا الغلاف الجوي، مثل استنفاد طبقة الأوزون والاحتباس الحراري[1].

على المستوى الدولي، كانت هناك بالفعل عدة محاولات لإدراج العدالة المناخية في السياسات، فعلى سبيل المثال، كانت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عام 1992 واحدة من أولى السياسات الدولية التي تضمنت مفهوم "المسؤوليات المشتركة"، وهي أيضاً تعد الأساس الذي قامت عليه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) بتقسيم البلدان إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، مع تسليط الضوء على احتياجات الدول الضعيفة فيما يتعلق بتغير المناخ[2].

وفي مؤتمر الأطراف الثالث عام 1997، تمت الموافقة على بروتوكول كيوتو، تضمنت هذه المعاهدة أول أهداف ملزمة قانوناً للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة (بروتوكول كيوتو، 1997)، وكانت دول الملحق الأول ملزمة بضمان خفض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة بنسبة 5% بين عامي 2008 و2012 مقارنة بمستوياتها في عام 1990، وفي مؤتمر الأطراف الثالث عشر المنعقد في عام 2007، أقرت الأطراف أنه ينبغي لدول الملحق 2 أن تتبنى إجراءات التخفيف المناسبة على المستوى الوطني، وفي عام 2009، أصدرت الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف اتفاق كوبنهاجن، الذي حدد هدف إبقاء مستوى الانحباس الحراري العالمي أقل من درجتين مئويتين، ومؤخراً، خلف بروتوكول كيوتو اتفاق باريس، الذي تم اعتماده في مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين، وقد دخل حيز التنفيذ في عام 2016 ويتناول التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه[3].

غالباً ما كانت المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق عالمي لمعالجة تغير المناخ تضع دول الشمال العالمي الصناعي في مواجهة دول الجنوب العالمي النامي، يميل الشمال العالمي إلى التأكيد على المسؤوليات المشتركة لجميع الدول للحد من الانبعاثات، بينما تميل دول الجنوب العالمي إلى التركيز بشكل أكبر على

(1) John W. Zillman, A history of climate activities, WMO Bulletin 58 (3) - July 2009, p.145.
(2) Karen Ann Cecilia DeGannes, Environment, Development, and Citizenship: Narrative Processes as Environmental Revolution and Political Change in Post-Colonial Trinidad & Tobago, A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy (Sociology and Natural Resources and Environment) in the University of Michigan 2013, p. 92.
(3) Don Charles, COP 21 and the evolution of climate change governance, Int. J. Green Economics, Vol. 10, Nos. 3/4, 2016, p. 290-291.

المسؤوليات المتباينة. إن المواقف التفاوضية العالمية بين الشمال والجنوب مستمدة من عدم المساواة في الانبعاثات التاريخية والحالية للغازات المسببة للاحتباس الحراري، والعواقب الناشئة عن تغير المناخ، والقوة التفاوضية الجيوسياسية بين الدول القومية[1].

ويتعين على بلدان الشمال العالمي أن تتحمل المزيد من المسؤولية في الحد من الانبعاثات وتقديم المساعدة التكنولوجية والمالية، فهي توفر الحصة الأكبر من انبعاثات غازات الدفيئة المتراكمة في الغلاف الجوي، وهو المحرك الرئيسي لزيادة مخاطر الحرارة على مستوى العالم، وللتخفيف من مخاطر الحرارة المرتفعة الناجمة عن الأنشطة البشرية، يجب على بلدان الشمال العالمي أن تتولى زمام المبادرة في خفض الانبعاثات من خلال تحسين كفاءة الطاقة وزيادة حصص الطاقة المتجددة (على سبيل المثال، طاقة الرياح والطاقة الشمسية) في مزيج الطاقة لديها، وبالإضافة إلى ذلك، تقود بلدان الشمال العالمي تطوير الطاقة النظيفة والتكنولوجيات المنخفضة الكربون والجدوى المالية، وينبغي عليهم زيادة توسيع نطاق تبادل التكنولوجيا والتعاون مع بلدان الجنوب العالمية الفقيرة والناشئة، ويعد الدعم المالي أو التحويلات المالية نحو الجنوب العالمي عبر التعاون الدولي أمراً مهماً أيضاً لتعزيز طموح وعمل بلدان الجنوب العالمي الأقل تكلفة للتخفيف من مخاطر الحرارة المتزايدة بتكاليف أقل.

ينبغي لبلدان الجنوب العالمي أن تعمل على تحسين بنيتها التحتية وقدراتها للتعامل مع مخاطر تغير المناخ، وعلى الرغم من مساهمتها في حصة صغيرة من الانبعاثات المتراكمة، فإنها عادةً ما تكون مثقلة بهياكل أساسية ضعيفة تتسم بانخفاض المرونة والقدرة على التكيف، مما يجعلها عرضة بشكل خاص للتعرض المتزايد للحرارة بشكل غير متساوٍ، ولتحسين قدراتها على التخفيف من تغير المناخ، يُقترح على بلدان الجنوب العالمي زيادة الاستثمارات المحلية والدولية في البنى التحتية المقاومة للمناخ (مثل المباني المقاومة للحرارة، وأنظمة التبريد الفعالة، والأسطح والجدران الخضراء، والأرصفة النفاذة)، وتكافح هذه البلدان مع تعقيد استهلاك الطاقة المتزايد مع الحفاظ على انخفاض انبعاثات الغازات الدفيئة، فهم بحاجة إلى تطوير تقنياتهم الجديدة أو إدخال تقنيات أجنبية (مثل الطاقات المتجددة والنظيفة والفعالة والنقل المستدام وتقنيات مراقبة الانبعاثات) لضمان

[1] Beer, Christopher Todd. "Climate Justice, the Global South, and Policy Preferences of Kenyan Environmental NGOs." The Global South, vol. 8, no. 2, 2014, p. 84.

التنمية المستدامة مع التحكم في الانبعاثات، وتعميق التعاون الاجتماعي والاقتصادي والتبادل التكنولوجي بين مختلف البلدان لإنشاء مجتمع ذي مستقبل مشترك أكثر مرونة واستدامة[1].

على الرغم من أنه لا يمكن للمجتمعات العالمية منع تغير المناخ وتأثيره، يمكن للبلدان المتقدمة أو البلدان النامية العمل معاً، كما ينبغي للبلدان المتقدمة أن تقدم إعانات مالية في التعامل مع تأثير تغير المناخ ولاسيما على معيشة المجتمع، على سبيل المثال في قطاعات الزراعة أو تربية الأحياء المائية، ويمكن للبلدان المتقدمة تمكين قدرات الموارد البشرية في البلدان النامية من خلال التدريب والدورات في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، فضلاً عن ذلك، يمكن لعلماء المناخ المحترفين من البلدان المتقدمة تبادل معارفهم وخبراتهم مع العلماء في البلدان النامية من خلال التعاون في تطوير التعليم، ويمكن للبلدان المتقدمة أن تقدم التكنولوجيا الداعمة لعلوم تغير المناخ للبلدان النامية، وهو ما يعد أمراً مهماً للغاية لبدء بل وتقوية البحوث المتعلقة بعلوم تغير المناخ في البلدان النامية[2].

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث، ندرك أهمية فهم العدالة المناخية بين دول عالم الشمال والجنوب كمفهوم معقد وحيوي في ظل التغير المناخي المتزايد، فعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته البشرية في مجال مكافحة تغير المناخ وتكيفه مع آثاره، إلا أن هناك تحديات كبيرة تواجه دول الجنوب وتفاوت واضح في الأثر والقدرة على التكيف.

وفي ظل هذا التحدي، يتبين أن هناك حاجة ملحّة إلى إعادة النظر في النظام الدولي لمكافحة تغير المناخ بما يضمن العدالة والمساواة بين دول الشمال والجنوب، إذ يجب أن تُمنح الأولوية لتعزيز التعاون الدولي وتوسيع الدعم المالي والتقني لدول الجنوب لتمكينها من التكيف مع تحديات التغير المناخي وتخفيف آثاره على سكانها وبيئتها، علاوة على ذلك، يجب أن تكون الجهود الدولية موجهة نحو إعادة توزيع الثروة والتكنولوجيا بشكل

(1) Zhang H and others, Unequal urban heat burdens impede climate justice and equity goals, Innovation (Camb). 2023 Jul 28, p.2.

(2)A S Wijaya, Climate Change, Global Warming and Global Inequity in Developed and Developing Countries (Analytical Perspective, Issue, Problem and Solution), 2013 International Conferences on Geological, Geographical, Aerospace and Earth Sciences, Jakarta, Indonesia, p.4.

عادل ومتوازن بحيث يمكن للدول النامية الوصول إلى الموارد والمعرفة التي تحتاجها لمعالجة تحديات التغير المناخي، ويجب على دول الشمال الاعتراف بمسؤوليتها التاريخية في توليد الانبعاثات والتأثير على المناخ والمساهمة بشكل أكبر في جهود مكافحة التغير المناخي بما يعكس المبادئ العادلة والمساواة.

في النهاية، تظل مسألة العدالة المناخية بين دول الشمال والجنوب قضية حاسمة تتطلب التفكير الجاد والإجراءات الفعّالة في إطار تعاون دولي حقيقي من أجل تحقيق التوازن والعدالة في محيطنا المناخي، فالجهود المبذولة لتحقيق العدالة المناخية لن تكون محل تقدير حقيقي إلا إذا تم إدراك أهميتها وتحقيقها بشكل ملموس وفعّال على أرض الواقع.

من خلال البحث تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات، يمكن بيانها كالآتي:

1- يرتبط تغير المناخ ارتباطاً وثيقاً بالأنماط العالمية لعدم المساواة، إذ يتحمل الأشخاص الأشد فقراً وضعفاً وطأة آثار تغير المناخ، ومع ذلك فإنهم يساهمون بأقل قدر في الأزمة، ومع تصاعد آثار تغير المناخ، يواجه الملايين من الأشخاص الضعفاء تحديات غير متناسبة من حيث الأحداث المتطرفة، والآثار الصحية، والغذاء، والماء، وأمن سبل العيش، والهجرة والتهجير القسري، وفقدان الهوية الثقافية، والمخاطر الأخرى ذات الصلة.
2- أن تغير المناخ له تأثير أكبر على البلدان النامية مقارنة بالدول المتقدمة، ويمكن رؤية التأثير من الأضرار البيئية الناجمة عن تغير المناخ الذي يكون أكثر أهمية في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة، فالبلدان النامية ليس لديها التمويل الكافي لتطبيق البرامج والإجراءات التي تتعامل مع تأثير تغير المناخ في مناطقها.
3- تميل البلدان النامية إلى أن تكون هشة ومعرضة للخطر من حيث تأثيرات تغير المناخ والكوارث الطبيعية ذات الصلة، مثل: الجفاف والعواصف بسبب ظروفها الجغرافية مقارنة بالبلدان المتقدمة، إذ تستهلك البلدان المتقدمة طاقة عالمية أكثر، وتسهم في الانبعاثات العالمية أكثر من البلدان النامية التي تسبب عدم المساواة العالمية في استهلاك الطاقة في العالم.
4- أكدت أزمة المناخ الحالية أوجه عدم المساواة الدولية القائمة بالفعل، التي وضعت أقل البلدان نمواً في مكانة هامشية داخل الاقتصاد العالمي عند مستويات دخل منخفضة، ومعرضة بشدة للصدمات

الخارجية وقدرة منخفضة على الصمود في وجهها، إذ يتعين على المجتمع الدولي أن يبدأ في معالجة أوجه عدم المساواة هذه من خلال السعي نحو انتقال عادل يُقلل بدوره من الظلم المناخي وينطبق ذلك بصفة خاصة على أقل البلدان نمواً.

التوصيات:

1- تتطلب العدالة المناخية تحولاً في الأنظمة، فأزمة المناخ هي نتيجة لنظام يعطي الأولوية للربح على الاستدامة، وعلى هذا النحو، ستتطلب الحلول منهجاً للنظم التحويلية، ومناهج تعالج الأعباء غير المتكافئة في مجتمعات معينة والتي تعيد تنظيم الاقتصاد مع النظم الطبيعية.
2- يجب على البلدان المتقدمة دعم البلدان النامية في جميع الحلول المتعلقة بتأثير تغير المناخ، على سبيل المثال، من خلال منح الأموال، وتوفير التكنولوجيا، والمساعدة من خلال تطوير التعليم والبحث بالتعاون مع العلماء بين البلدان، وفي بعض النطاقات، يمكن للبلدان المتقدمة مساعدة المجتمع في البلدان النامية التي تتعامل مع تغير المناخ من خلال برامج التثقيف البيئي ليس فقط من خلال منح الدعم المالي، ولكن أيضاً الاقتراب من البلدان النامية لبدء وتفعيل مناهج تعليمية للتعليم البيئي مثل الوعي بتغير المناخ.

وفيما يتعلق بالعراق للتعامل مع موضوع التغير المناخي والتوزيع غير العادل للتأثيرات المناخية بين الدول، توجد العديد من التوصيات التي يمكن للعراق اعتمادها، ومن أهم هذه التوصيات:

1- تعزيز الوعي المجتمعي: من خلال تعزيز الوعي المجتمعي حول أهمية مواجهة التحديات المناخية وتأثيرها على الصحة العامة والبيئة، وعلى المستقبل الاقتصادي والاجتماعي في العراق.
2- التعاون مع المجتمع الدولي: يمكن للعراق العمل على تعزيز التعاون مع الجهات الدولية المختصة في مجال التغير المناخي، ومشاركة الخبرات والمعرفة فيما يتعلق بالتكيف والتخفيف، والحصول على الدعم الاقتصادي والتقني اللازم لتحقيق ذلك.
3- دعم التكيف والتخفيف: يمكن للعراق العمل على تعزيز جهود التكيف والتخفيف من آثار التغير المناخي على المستوى الوطني، وتحديد الأولويات الوطنية التي تساعد على تحقيق هذه الأهداف.

بذلك، يمكن للعراق اعتماد هذه التوصيات وتطبيقها بإيجابية لمواجهة تحديات التغير المناخي والحد من آثاره على البيئة والمجتمع والاقتصاد في العراق.

Conclusion: At the end of this research, we realize the importance of understanding climate justice between the countries of the global North and South as a complex and dynamic concept in the face of increasing climate change. Despite the significant progress humanity has made in combating and adapting to the effects of climate change, there are significant challenges facing Southern countries and evident disparities in impact and adaptation capacity.

In the face of this challenge, it becomes evident that there is an urgent need to reconsider the international climate change regime to ensure justice and equality between the countries of the North and South. Priority must be given to enhancing international cooperation and expanding financial and technical support for Southern countries to enable them to adapt to the challenges of climate change and mitigate its effects on their populations and environment. Furthermore, international efforts should be directed towards redistributing wealth and technology in a fair and balanced manner, allowing developing countries access to the resources and knowledge they need to address the challenges of climate change. Northern countries must also acknowledge their historical responsibility for generating emissions, impacting the climate, and contribute more to the efforts to combat climate change in a manner that reflects principles of fairness and equality.

المصادر والمراجع باللغة العربية:

1- استراتيجية العدالة البيئية، تقرير استراتيجيات الأمانة العامة والوكالة للتعزيز الاستباقي للعدالة البيئية في كومنولث ماساتشوستس، المكتب التنفيذي لشؤون الطاقة والبيئة، الولايات المتحدة الأمريكية، 2022.
2- الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون وآثاره الوخيمة على التحول الهيكلي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير أقل البلدان نمواً 2022، الأمم المتحدة، 2022.
3- حنان كمال أبو سكين، مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد (8)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، جامعة بني سويف، كلية السياسة والاقتصاد، 2020.
4- عيد الراجحي، العدالة البيئية، السعيد للنشر والتوزيع، مصر، 2020.

المصادر والمرجع باللغة الإنكليزية:

1- A S Wijaya, Climate Change, Global Warming and Global Inequity in Developed and Developing Countries (Analytical Perspective, Issue, Problem and Solution), 2013 International Conferences on Geological, Geographical, Aerospace and Earth Sciences, Jakarta, Indonesia.
2- Beer, Christopher Todd. "Climate Justice, the Global South, and Policy Preferences of Kenyan Environmental NGOs." The Global South, vol. 8, no. 2, 2014.
3- Callahan CW and Mankin JS, National attribution of historical climate damages, Climatic Change, 2022.
4- Cannavó F. Peter, Defining Environmental Justice: Theories، Movements, and Nature, Ethics & International Affairs; New York Vol (22), Iss (3), 2008.
5- Climate Justice Roundtable: An online discussion with activists and experts February 2022, United Nations Children's Fund (UNICEF), August 2022.
6- Climate Justice: Navigating the Discourse, FORUM-ASIA Working Paper Series: Asian Perspectives on International Human Rights Landscapes, Asian Forum for Human Rights and Development (FORUM-ASIA), Number 8: September 2020.
7- David B. Resnik, Environmental justice and climate change policies, journal of Bioethics, Volume(36) , Issue(7), September 2022.
8- David Schlosberg, From environmental to climate justice: climate change and the discourse of environmental justice, journal of WIREs: Climate Change, Volume (5), Issue (3), 2014.
9- Don Charles, COP 21 and the evolution of climate change governance, Int. J. Green Economics, Vol. 10, Nos. 3/4, 2016.
10- Ghiwa Nakat, 2023, Climate justice and social justice: Two sides of the same coin, available at:
11- Harald Fuhr, The rise of the Global South and the rise in carbon emissions, Third World Quarterly, Vol. 42، No. 11, 2021.

https://www.greenpeace.org/international/story/58334/climate-justice-and-social-justice-two-sides-of-the-same-coin/

12- https://www.britannica.com/biography/John-Rawls
13- https://www.un.org/ar/conferences/least-developed-countries

14- https://data.albankaldawli.org/indicator/EN.ATM.CO2E.KT?end=2020&locations=XL-EU-US-IN-CN-1W&name_desc=true&start=1990&view=chart

15- https://data.albankaldawli.org/indicator/EN.ATM.CO2E.KT?end=2020&locations=XL-EU-US-IN-CN-1W&name_desc=true&start=1990&view=chart

16- https://data.albankaldawli.org/indicator/EN.ATM.CO2E.PC?end=2020&locations=XL-1W-US-CN-EU-IN&start=1990&view=chart

17- John W. Zillman, A history of climate activities, WMO Bulletin 58 (3) - July 2009.

18- Karen Ann Cecilia DeGannes, Environment, Development, and Citizenship: Narrative Processes as Environmental Revolution and Political Change in Post-Colonial Trinidad & Tobago, A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy (Sociology and Natural Resources and Environment) in the University of Michigan 2013.

19- Keely Boom et all, Climate justice: The international momentum towards climate litigation, 2016.

20- Lucas Chancel, Tancrède Voituriez, Philipp Bothe, Fair Taxes for a Sustainable Future in the Global South, Climate Inequality report 2023, World Inequality Lab Study.

21- Mariana Arcaya, 2022, Climate Justice, available at: https://climate.mit.edu/explainers/climate-justice

22- Matthew Brander, Greenhouse Gases, CO2, CO2e, and Carbon: What Do All These Terms Mean?, 1 Ecometrica, 2023.

23- McCauley D and Heffron R, Just transition: Integrating climate, energy and environmental justice, Energy Policy, 2018.

24- Mona Khechen, Social Justice : Concepts، Principles, Tools and Challenges، Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2013.

25- Zhang H and others, Unequal urban heat burdens impede climate justice and equity goals, Innovation (Camb). 2023 Jul 28.